THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

مداخلة وإبداء تحفظ من
الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /٨٤/ المعنون:

"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

يلقيه المستشار

عمار العرسان

(Ammar Al-Arsan)

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٧/١١/١٠

السيد الرئيس،

فيما يخص مشروع القرار المتعلق بالبند /٨٤/ والمعنون "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"، يود وفد بلادي تسجيل تحفظه على ما ورد فيه من إشارةٍ إلى تقرير اللجنة السادسة الصادر في الوثيقة الرسمية رقم A/72/268. ومصدر هذا التحفظ هو ما ورد في التقرير ضمن الفقرة الفرعية C-60 تحت عنوان (other international accountability mechanism)، والتي جاءت في إطار الفقرة الرئيسية الثالثة من التقرير والمعنونة (Promotion of the rule of law at the international level).

إن وفد بلادي يعتبر أن ورود نصٍ عما يسمى "آلية التحقيق الدولية والمستقلة والمحايدة في سوريا"، في إطار التقرير المشار إليه أعلاه، إنما يشكِّل خطأً مهنياً وقانونياً جسيماً لا بد من استدراكه والرجوع عنه، فالقرار غير التوافقي الصادر عن الجمعية العامة برقم 71/248 والذي أدى إلى إنشاء هذه الآلية، كان قراراً مسيَّساً بامتياز، والعملية التي أدَّت إلى إنشائها لم تكن شفافةً ولا نزيهة، بل وعكست سلوكاً مشبوهاً ومرفوضاً كان قائماً على ممارسات الاستقطاب السياسي والمالي التي تخرق أحكام الميثاق وأهدافه. وقد سبق للوفد الدائم للجمهورية العربية السورية أن وجَّه إلى معالي الأمين العام رسالةً صدرت بالوثيقة A/71/799، كشفت العيوب القانونية الجسيمة التي شابت القرار 71/248 وعملية إصداره، كما بينت العواقب السياسية الجوهرية الخطيرة التي سيتسبَّب بها الإصرار المشبوه على إنشاء هذه "الآلية" غير الشرعية. وباختصار فإن هذه الآلية غير الشرعية هي اعتداءٌ على سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتشويهٌ متعمدٌ للولايات القضائية ومبادئها وأحكامها.

إن اللجنة السادسة، التي تضم خبراء قانونيين محترمين وأصحاب خبرة، تُدرك تماماً بل إنها أسهمت في إقرار وترسيخ القاعدة الأساسية التي تحكم قيام الأمم المتحدة

بتقديم المساعدة الفنية القانونية أو القضائية لأي من الدول الأعضاء، وهذه القاعدة الأساسية هي "وجود طلبٍ للمساعدة من قبل الدولة العضو صاحبة الشأن". أما في حالة إنشاء هذه "الآلية" غير الشرعية، فلم يكن هناك أي طلب من حكومة الجمهورية العربية السورية، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ جرى إنشاؤها من خلال عملية إقصائية وغير شفافة قادها الوفدان الدائمان لحكومتين تتخذان موقفاً غير متوازنٍ ولا نزيه تجاه ما يجري في بلدي.

وبالمحصلة، فإن الجمهورية العربية السورية، والعديد من الدول الأعضاء، لم ولن تعترف بهذه "الآلية". الأكثر من ذلك، لا يمكن أصلاً اعتبار هذه "الآلية" هيئةً فرعية منشأة من قبل الجمعية العامة، ولا يمكن اعتبار أنها تملك شخصيةً قانونية اعتبارية، كما أن القرارات الصادرة بتعيين رئيسٍ ونائب رئيسٍ لهذه "الآلية" وبتخصيص "أمانة" لها هي قراراتٌ غير قانونية ولا قيمة لها. وعليه، لا يمكن لهذه "الآلية" أن تُبرم اتفاقاتٍ مع الدول الأعضاء والكيانات الأخرى، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقبل بتقديم تبرعات ولا بتخصيص ميزانية لدعم إنشائها وعملها، كما أن أي معلوماتٍ أو أدلة يتم جمعها وتوحيدها وحفظها وتحليلها من قبل مثل هذه "الآلية" ستكون غير مؤهلة للاستخدام في إطار أية إجراءات جنائية محتملة في المستقبل.

إن وفد بلادي يطلب حذف هذه الفقرة من التقرير، وعدم الإشارة إلى هذه الآلية في أي من التقارير الصادرة أو التي ستصدر عن اللجنة السادسة، ويطلب من اللجنة السادسة أن تنأى بنفسها عن هذا الموضوع جملةً وتفصيلاً. كما يطلب من رئاسة اللجنة ومن الأمانة العامة ومن مكتب الشؤون القانونية فيها، تحاشي الإقحام غير المبرر وغير المتسق مع الإجراءات المعمول بها أصولاً لموضوع هذه الآلية في أي من التقارير والوثائق المقبلة المقدمة في إطار عمل هذه اللجنة...

ختاماً، أغتنم الفرصة لأتوجه بخالص الشكر والتقدير لمعالي رئيس اللجنة على الحكمة والصبر اللذين قاد بهما أعمالنا بكل نجاح، وأتوجه بالشكر لأعضاء المكتب والزملاء الميسيرين والمنسقين وطاقم اللجنة وفريق الترجمة، الذين أثبتوا بكل جدارةٍ أن العمل بروح الفريق هو الطريق الأمثل للنجاح وتحقيق النتائج...

وشكراً السيد الرئيس،